

فيسبوك تضع تصنيفاً على منشورات لقاحات كورونا للتصدي للتضليل

بين مجموعات المستخدمين المعرضين للإصابة. وخلص باحثو فيسبوك إلى وجود تداخل كبير بين المستخدمين المرتبطين بنظريات المؤامرة (QAnon) ومجموعات المستخدمين الذين أعربوا عن شكوكهم بشأن اللقاحات. وقال متحدث باسم فيسبوك "إن الشركة دخلت في شراكة مع أكثر من 60 خبيراً صحياً عالمياً، ودرست المحتوى المتعلق بتطعيمات فايرس كورونا والمعلومات الأخرى لإبلاغ سياساتها".

مجموعة صغيرة من مستخدمي فيسبوك تقود العديد من المناقشات التي قد تثير الشك أو الإحباط بشأن أخذ التطعيمات

وأضاف "فيسبوك تدرس بشكل روتيني الاتجاهات التي قد تكون جزءاً من المحادثات عبر منصتها، مثل: التصويت والتحيز وخطاب الكراهية والغري، حتى تتمكن من الاستمرار في تحسين منتجاتها". وأوضح خبراء الصحة العامة أن معالجة التردد في أخذ اللقاحات يمثل أولوية قصوى في استجابة فايرس كورونا، ولهذا السبب أطلقت فيسبوك حملة عالمية ربطت ملياري شخص بالمعلومات الموثوقة من خبراء الصحة وأزالّت الإغراءات الكاذبة حول فايرس كورونا، وتساعد الأبحاث الجديدة في إفراء جهودها.

العالمية، ويمكن أن تعرقل التقدم في القضاء على الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات. وتتشير منظمة الصحة العالمية إلى أن هذه المعتقدات قد لا تكون مسؤولة بالكامل عن الزيادة بنسبة 30 في المئة في حالات الحصبة حول العالم على مدار السنوات العديدة الماضية، لكنها لعبت دوراً في عودة ظهور الحصبة. وحظرت فيسبوك الإعلانات الكاذبة والمضللة حول اللقاحات في شهر أكتوبر، قبل أسابيع من توفر لقاحات فايرس كورونا الأولى. وفي شهر ديسمبر الماضي أعلنت فيسبوك أنها تزيل من منصتها الإغراءات الكاذبة حول لقاحات فايرس كورونا، وبدأت بإخطار المستخدمين إذا تفاعلوا مع منشور يحتوي على معلومات خاطئة. كما تم اتخاذ خطوات لتعزيز المعلومات الموثوقة حول لقاحات فايرس كورونا.

وإذا نكر أحد المستخدمين عبر فيسبوك أن أعراضه بعد تلقي الجرعة أسوأ مما كان يريه، فإنه من الممكن استخدام مثل هذه التعليقات لفهم تأثير اللقاح بشكل أفضل، لكن يمكن أيضاً أن تجعل المستخدمين الآخرين حذرين، خاصة إذا كانوا قلقين بشأن اللقاح. ويبدو أن الدراسة تؤكد ما يعرفه العديد من النقاد منذ فترة طويلة، حيث إن هناك تأثير يساعده في نشر المعلومات المضللة عبر منصة فيسبوك. وقد لا يتعارض المحتوى الذي يساعد في إنشاء هذا التأثير مع أي من قواعد فيسبوك لكن يمكن أن ينتشر بسرعة

سان فرانسيسكو - بدأت شركة فيسبوك بإضافة تصنيف للمنشورات التي تناقش سلامة جرعات لقاح كورونا وستضع قريباً تصنيفاً على كل المنشورات بخصوص اللقاحات، بعد انتقادات وجهها مشرعون وباحثون للمنصة لسماحها بانتشار معلومات مضللة عن اللقاحات على منصاتها. وقالت شركة التواصل الاجتماعي في تدوينة إنها ستدشن أداة في الولايات المتحدة لتقديم معلومات عن الأماكن التي يمكن منها الحصول على لقاحات كوفيد-19 وستضيف أيضاً قسماً خاصاً بالمعلومات عن كوفيد-19 في منصة إنستغرام لنشر الصور. وانتشرت مزاعم خاطئة ونظريات مؤامرة عن لقاحات فايرس كورونا على منصات التواصل الاجتماعي.

ولا يزال موقعا فيسبوك وإنستغرام، اللذان شددوا سياساتهما في الآونة الأخيرة بعد فترة طويلة من اتباع سياسة عدم التدخل بشأن المعلومات المضللة عن اللقاحات، بضمان حسابات كبيرة وصفحات ومجموعات تروج لمزاعم خاطئة بشأن الجرعات يمكن بسهولة العثور عليها من خلال كلمات البحث.

وأفادت صحيفة "واشنطن بوست" أن أبحاث شركة فيسبوك حول معتقدات المترددين في أخذ اللقاحات وجدت أن مجموعة صغيرة من المستخدمين تقود العديد من المناقشات التي قد تثير الشك أو الإحباط بشأن أخذ التطعيمات. وتسبق هذه المعتقدات ظهور منصات التواصل الاجتماعي وفايرس كورونا، كما ذكرت منظمة الصحة

سيطرة المنابر التحريضية تعيق الإعلام المستقل في العراق

غموض مصادر تمويل وسائل الإعلام يلغي استقلاليتها



وسائل الإعلام العراقية بين سلطة المال والنفوذ السياسي

وأصدر بيت الإعلام العراقي خلال السنوات الماضية (بوصفه جهة مراقبة لوسائل الإعلام المحلية) تقارير عديدة ركزت على الدور الكبير الذي مارسه المال السياسي في توجيه وسائل الإعلام المحلية نحو وجهات تحقق غايات ومارب الجهات الممولة، وكان ترويج الخطاب الطائفي من أبرز ما قامت به العديد من الفضائيات من خلال استضافة شخصيات طائفية سياسية إضافة إلى بث أخبار مجتزأة ومحايزة تجاه قضايا محددة على حساب أخرى وطنية عامة، وقد أصبح خطاب الكراهية ينافس التغطية المهنية. من جانبها أكدت شبكة تحالف الأقليات العراقية ضعف دور الإعلام في تسليط الضوء على الصراعات الإقليمية وأثرها على واقع وحقوق الأقليات العراقية، كما أشارت إلى تنامي خطاب الكراهية ورصدت خلال العام 2020 أكثر من 36 خطاباً كراهية استهدفت الأقليات في 60 في المئة منها في إقليم كردستان العراق.

ويعتبر القانون العراقي قاصراً عن معالجة أزمة استخدام المنابر في الحروب الإعلامية، فقد ركز المشرع على القوانين التي تحفظ عدم انتقاد السلطة تحت بند الكذب والتشهير بقانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969، وهي مواد قانونية وجدت لحماية السلطة الحاكمة، وتحتمل هيئة الإعلام والاتصالات ونقابة الصحفيين مسؤولية رقابة وسائل الإعلام، فالهيئة لديها مدونات النشر في وسائل الإعلام التي تستخدمها السلطة والجهات المنفذة لقمع وسائل الإعلام المعارضة للحكومة فقط، أما المولية فهي حتى وإن خرقت مدونات النشر فلا تحاسب.

وبالنسبة إلى سلطة نقابة الصحفيين فهي تعمل وفق قانون نقابة الصحفيين رقم 178 لسنة 1969 وقانون حقوق الصحفيين رقم 21 لسنة 2011، ومن خلالهما تستطيع مراقبة مدى التزام الصحفيين بصفتهم الصحافية بغض النظر عن مؤسساتهم، ومدى تطبيقهم لقواعد المهنة، لكن لم يتم اتخاذ أي إجراء بحق صحفيين خرّقوا قواعد المهنة رغم وجود قضايا واثبات نشرها صحافيون ضمن مسار الحرب الإعلامية المستعرة في العراق، وفقاً لقناعة الصحافي والأكاديمي مسلم عباس.

ويرى مراقبون ومختصون في الشأن الإعلامي ضرورة تفعيل القوانين المتعلقة بالعمل الإعلامي وتشديد الرقابة على الانتهاكات التي تصدر من وسائل الإعلام مع مراعاة "المساواة" في تطبيق القانون بعيداً عن "الانتقائية" المعمول بها في الوقت الحالي، فالرد يجب أن يطبق على الجميع مهما كان الممول والمالك، كما يجب أن تضمن الجهات الحكومية حماية المتضررين من تلك الانتهاكات. ودعت الصحافية والباحثة في مجال حقوق المرأة فريال الكعبي الجهات المنظمة لعمل وسائل الإعلام إلى وضع ضوابط مؤسسية صارمة عند إنشاء أو تأسيس وسيلة إعلام، ويجب أن تقوم على مفاهيم حقوق الإنسان. وأوصت الكعبي بضرورة التحرك لوقف إهانة كرامة النساء في بعض هذه المؤسسات الإعلامية.

انحرفت غالبية وسائل الإعلام العراقية عن الأخلاقيات الصحافية وأصبحت أجنحة سياسية للأحزاب والتيارات المهيمنة. في حين طغت تلك الأخلاقيات على وسائل الإعلام الأخرى والتي تحاول أن تتسم بالموضوعية إلا أنه من الصعب عليها أن تبقى موجودة في مشهد يسيطر عليه المتنفذون.

بغداد - يرى صحافيون وخبراء إعلام عراقيون أن المشاريع الإعلامية الصغيرة المستقلة في البلاد لا ترقى لتكون مؤسسات إعلامية حقيقية في ظل هيمنة المؤسسات الإعلامية الكبيرة المعروفة بتبعيتها السياسية وتأثيرها السلبي على الرأي العام.

وساهم غموض مصادر التمويل المالي في غياب استقلالية العمل الصحفي وقلل فرص النجاح الإعلامي، إذ يفقد العراق لقانون يلزم من يرغب في افتتاح مؤسسة إعلامية بتقديم كشف مالي لأرصدة المؤسسة قبل افتتاحها وحجم التمويل والجهات الداعمة للحيلة دون الاستغلال السياسي وفرض توجهات سياسية معينة وشراء ذمم المؤسسات الإعلامية.

وتناول تقرير لشبكة الصحفيين الدوليين العراق كنموذج يوضح أثر المال والنفوذ على وسائل الإعلام وإساءة استخدامها. وقالت الصحافية منار الزبيدي لقرار تقرير إن المال السياسي نجح في تجنيد وسائل إعلام مؤثرة ومنها مواقع التواصل الاجتماعي الأمر الذي أثر سلباً على ثوابت وأخلاقيات وسائل الإعلام لتصبح وسيلة لتضليل الرأي العام وأداة من أدوات الفاسدين.

وتعمل المؤسسات الإعلامية التي أسستها الأحزاب وتكونت بناءً على أفكار مذهبية أو طائفية على فرض الأفكار والتوجهات التي تريدها تلك الجهات على المجتمع، إذ يعمل بعضها كتيار مضاد لقضايا حقوق المرأة من خلال ما تنتجه من مواد إعلامية وإعلانية تكرر وتساهم في التمييز والعنف على أساس النوع الاجتماعي مما يشجع على مضاعفة العنف والتمييز ضد النساء.

وظهرت هذه القضايا كثيراً عند نقاش تشريعات قانون أو الاستعداد لإطلاق إجراءات معينة تحمي حقوق المرأة مثل مسودة قانون الحماية من العنف الأسري وغيرها. وأصبحت بعض المؤسسات الإعلامية أداة تشهير استهدفت النساء الصحفيات والناشطات في مجال حقوق المرأة وحرضت ضدهن بشكل واضح ومرصع مما شكل خطورة فعلية على حياتهن.

ورأى الكاتب والصحافي سامان نوح أن الطرح غير الموضوعي لوسائل الإعلام يشهد ويبلغ ذروته خلال فترة التوترات والصراع والأزمات، ويظهر بشكل واضح عبر الأخبار والتقارير ومقالات الرأي ومنشورات منصات التواصل. وأضاف أنه في فترة المظاهرات على سبيل المثال كان الترويج ضدها واضح، فمعظم وسائل الإعلام قامت بالتحشيد ضد النشطاء والصحافيين والأقاليم التي كتبت بموضوعية من خلال تليفق الاتهامات المختلفة ووصفهم بأوصاف غير حقيقية مثل "أولاد السفارات والعلاء والأبدي الخارجية وغيرها".

وأدى ذلك التحريض إلى اغتيالات وعمليات خطف وعنف، حيث كانت تغطيات وسائل الإعلام تقوم بالترويج لأفكارها السياسية ومصالحها الحزبية السلطوية على حساب حياة الآخرين. وأضاف نوح أن الأداء الإعلامي كان "سيئاً جداً" خلال فترة المظاهرات وحتى الآن على اعتبار أن هذه الفترة تسبق الانتخابات ويشوبها الترويج السياسي، حيث تستخدم وسائل الإعلام لطمح نطفي يهدف ضد تحرر المرأة وإعطائها حقوقها.

غرامة مالية في حق «الحوار التونسي» لمخالفة قوانين الإعلان

التونسي ضد شركة كاتسوس برود وخمسة مدراء عامين سابقين للتلفزيون التونسي بتهمة الفساد واستغلال نفوذ إعطاء الشركة امتيازات مالية غير قانونية واستغلال معدات التلفزيون التونسي من دون وجه حق مما تسبب في خسائر مالية للتلفزيون تقدر بـ23 مليون دينار تونسي (حوالي 8 ملايين دولار أميركي).

وانتشرت أخبار هذا الأسبوع تفيد بهروب الفهري إلى الجزائر، لكنه خرج في فيديو الاثنين مؤكداً أنه لم يهرب ولم يفكر أبداً في الهروب. وأكد أنه سيُسلم نفسه وأنه سيخوض معركة أخرى. وعبر عن أمله في أن يخرج منها بأقل الأضرار، واعتبر أن الحكم عليه بالسجن 8 سنوات هو حكم قاس.

قناة «الحوار التونسي» مع إبرامه عقداً حصرياً مع شركة «كاتسوس» يحصل بموجبها على نسبة 10 في المئة مقابل حصول الشركة المصدرة على 90 في المئة.

وأنتج الفهري برامج ولقاءات تلفزيونية في القناة لصالح أطراف سياسية طيلة السنوات الماضية. وفي عام 2013، تم رفع قضية من قبل التلفزيون

دقيقة. وتم تسجيل هذه الخروقات بعد رصد القناة بتاريخ 23 و30 و31 يناير 04 و06 و07 فبراير 2021.

واعتبرت الهيئة أن «الحوار التونسي» عادت إلى نفس الممارسات والخروقات في هذا الشأن، حيث سبق للهيئة أن أصدرت قراراً مشابهاً بتاريخ 18 يناير الماضي يقضي بمعايقتها بغرامة مالية قدرها خمسة آلاف دينار. وقالت في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني الاثنين "تواصل ارتكاب قناة الحوار التونسي لخروقات تتعلق بمخالفة القواعد السلوكية للإعلان يجعلها في حالة عود على معاني أحكام الفصل 29 من المرسوم عدد 116 لسنة 2011 المؤرخ في 02 نوفمبر 2011. وأضافت أنه تم إعلام الممثل القانوني للقناة بالمخالفة المنسوبة إليها ودعوته للاطلاع على ملف المخالفة والإدلاء بملاحظات بخصوصها، لكن لم تحضر المظلة القانونية للقناة ولم تتلق الهيئة ما يفيد إبداء الملاحظات حول ما نسب إلى القناة من مخالفات.

ويذكر أن قناة «الحوار التونسي» مملوكة للإعلامي سامي الفهري الذي صدر بحقه حكم بالسجن لمدة 8 أعوام الأسبوع الماضي، على خلفية القضية المتعلقة بعمود الإعلان بين شركة كاتسوس والتلفزيون الوطني التونسي. وذكرت مصادر مطلعة أن الفهري بعد الثورة قسام بشراء نذبات قناة «التونسية» التي تحولت لاحقاً إلى

تونس - قرر مجلس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري التونسي «الهايكأ» فرض غرامة مالية قدرها عشرة آلاف دينار على القناة العديد من المناقشات التي قد تثير الشك أو الإحباط بشأن أخذ التطعيمات.

وتسبق هذه المعتقدات ظهور منصات التواصل الاجتماعي وفايرس كورونا، كما ذكرت منظمة الصحة

تونس - قرر مجلس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري التونسي «الهايكأ» فرض غرامة مالية قدرها عشرة آلاف دينار على القناة العديد من المناقشات التي قد تثير الشك أو الإحباط بشأن أخذ التطعيمات.

وتسبق هذه المعتقدات ظهور منصات التواصل الاجتماعي وفايرس كورونا، كما ذكرت منظمة الصحة

تونس - قرر مجلس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري التونسي «الهايكأ» فرض غرامة مالية قدرها عشرة آلاف دينار على القناة العديد من المناقشات التي قد تثير الشك أو الإحباط بشأن أخذ التطعيمات.

وتسبق هذه المعتقدات ظهور منصات التواصل الاجتماعي وفايرس كورونا، كما ذكرت منظمة الصحة

تونس - قرر مجلس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري التونسي «الهايكأ» فرض غرامة مالية قدرها عشرة آلاف دينار على القناة العديد من المناقشات التي قد تثير الشك أو الإحباط بشأن أخذ التطعيمات.

وتسبق هذه المعتقدات ظهور منصات التواصل الاجتماعي وفايرس كورونا، كما ذكرت منظمة الصحة



صاحب القناة يواجه حكماً بالسجن